

تصدر عن دائرة البحث
العلمي والدراسات
بمركز جمعية الماجد
للثقافة والتراث

12

من نوادر المخطوطات العربية

كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسنديه الصحيحه

لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني المعروف بالجواني (ت ٤٩٨ هـ)

الدكتور / محمد أبو الفضل

جامعة القرويين - فاس

من المناهج العلمية ، التي عرفت قديماً وحديثاً لدى العرب والمسلمين ، تخصيص كتب خاصة للموضوعات العلمية المهمة ، أو رسائل تلمّ أطرافها ، وتجمع شتاتها ، وتخفف على الباحث والدارس والطالب عناء البحث والفكر ، وتوزيع المجهودات في غيرها من المراجع التي قد لا يصل إليها الباحث ، والباحثون وحدهم يعلمون مقدار العناء ؛ وصعوبة البحث. والتاريخ الإسلامي العريض حافلٌ بالعلماء الذين خصّوا كثيراً من الموضوعات العلمية برسائل خاصة ، سواء في ذلك الموضوعات الفقهية ، أو التفسيرية ، أو اللغوية ، أو الحديثية ، أو الفلسفية ، أو غيرها من الموضوعات.

وأنهم دائرة معارف متنقلة. وقد اصطنعت بعض الجامعات الأوروبية الحديثة هذا المنهج العلمي الدقيق، وجاء على هذا المنهج كتابنا الذي نتحدث عنه، ونقدمه للقراء الكرام؛ ليعلموا من خلاله ما تركه الأجداد للأحفاد من تراثٍ ضخمٍ كبير، غصت به المكتبات العربية والإسلامية والغربية على السواء، فما من كتابٍ إلا قد تحدّث عنه وذكره، واستفاد منه؛ لغزارة علمه، ووفرة مادته، وندرته في موضوعه، الذي هو علم الحديث في إطاره العام، وعلم العلل في إطاره الخاص.

إنه كتاب: التنبيه على الأوهام الواقعة في

فللفيلسوف أبي علي ابن سينا مثلاً كثيراً من الرسائل في علم الكلام والفلسفة، وللفقيه الكبير ابن عابدين موسوعاتٌ فقهية، وجملة من الرسائل، وللأصمعي كتابٌ في الإبل، وكتابٌ في الخيل، وكتابٌ في النبات والشجر، ولجلال الدين السيوطي بضع مئاتٍ من الرسائل، في موضوعاتٍ علمية مختلفة، ضمن مؤلفاته التي تربو على أربعمئة مؤلف في علوم شتى.

وقد انتهج العلماء الأوائل هذا المنهج الثقافي الإسلامي القديم؛ لسعة اطلاعهم، ومقدرتهم العلمية،

المسندين الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ولأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تأليف أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني المعروف بالجاني، المتوفى سنة ٤٩٨ هـ، وهو كتابٌ يتضمن الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين فيما يخص الأسانيد، وأسماء الرواة، وبيان الصواب في ذلك، حيث ذكر فيه مصنفه أبو علي الغساني الأحاديث التي وهم فيها رواة الكتاب، ووهموا في بعض الأسانيد التي ذكرت في المسند الصحيح للبخاري، حيث ذكر عشرين ومائة باب، وستة وخمسين ومائة حديث أسانيداً معلولة، وهم فيها رواة الكتاب. والغاية من تصنيفه بيان الأوهام الواقعة في الإسناد، والعلل القاذحة في تلك الأحاديث التي وهم فيها رواتها، وسجلوها في نسخهم، التي انتقلت إلى معظم الأقطار العربية والإسلامية.

قال أبو علي رحمه الله تعالى مبيناً ذلك: «هذا الكتاب يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخص الأسانيد، وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري، ومسلم رحمهما الله، وبيان الصواب في ذلك»^(١).

ثم أردف هذا البيان ببيانٍ آخر، فقال مخاطباً الطالب الحصيف، الذي طلب من شيخه أن يقيّد المهمل، ويوضح المبهم، وأن ينبه على الوهم: «واعلم وفقك الله، أنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواة، لم تقع في جملة ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما، ونبه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ، وغيره من أئمتنا، فرأينا أن نذكرها في هذا الكتاب، لتتم الفائدة بذلك، والله الموفق للصواب».

وكتاب التنبيه هذا غاية المؤلف من تصنيفه الكشف على العلل القاذحة في الإسناد، وبيان الصواب في ذلك؛ إذ العلة سببٌ غامض يقدر في الحديث مع ظهور السلامة منه.

فعلم العلل هو العلم الذي يبحث عن الأسباب

الخفية الغامضة من جهة قدحها في الحديث، كوصل منقطع، ورفع موقوف، وإدخال حديث في حديث، أو إلصاق سندٍ بمتن، أو غير ذلك.

ومن خلال هذا التعريف الدقيق لهذا العلم الجليل تتضح أهمية هذا العلم ومكانته في علوم الحديث: والحديث الذي تكون به علة، يسمى معلولاً أو معللاً.

فالحديث متى ثبت وصحّ عن رسول الله عليه السلام كان حجةً في الدين، ودليلاً من أدلة الأحكام، ووجب اتباعه، والرجوع إليه، والعمل بمقتضاه. وقد أجمع المسلمون على ذلك سلفاً وخلفاً، وجاء بذلك القرآن الكريم في كثير من آياته، فقال الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢).

وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾^(٣).

وللحديث أيضاً أهمية كبرى، وغاية قصوى في الفهم العميق للأسلوب الدقيق لأي القرآن الكريم، وفي الكشف عن الأحكام الشرعية المنصوية في نصوصه العامة وقواعده الكلية؛ إذ يبلغ عدد آيات القرآن الكريم نحو ستة آلاف آية، وعدد أي القرآن على طريقة ورش عن نافع - وهو اختيار المغاربة - يبلغ أربع عشرة ومائتين وستة آلاف آية^(٤)، يصل المتعلق منها بالأحكام نحو مائتين، ومجموع أحاديث الأحكام يقرب من نحو أربعة آلاف حديث.

قال الإمام الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب، وذلك لأنها تبينه، إما عن طريق تفصيل المجمل، وتوضيح المشكل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وإما عن طريق النظر إلى مجال الاجتهاد فيما بين الطرفين الواضحين، أو النظر إلى مجال القياس الدائر بين الأصول والفروع، وإما عن طريق التفريع على القواعد العامة المستنبطة من أدلة القرآن المختلفة؛ فالقرآن الكريم أوجب الطهارة للدخول في الصلاة، والسنة النبوية

فصلت ما في القرآن من إجمال، وبيّنت الطهارة بنوعيتها: المائية والترابية قولاً وعملاً، إلا أنهم اشتروا لقبول العمل بالحديث والاحتجاج به أن يكون متواتراً، أو صحيحاً، أو حسناً، وأن لا يكون فيه قاذح، وأن لا يكون معلولاً أو شاذاً، فالمعلول والشاذ لا يحتج به؛ لأنه من قبل الضعيف.

فالحريصون على الصناعة الحديثية - حراس الوحي، وأمناء الشريعة، وحفظه الدين، والمجاهدون في سبيل الله - يحمون الدين من كل فكر دخيل، ويقمعون كل شك أو مشكك فيه، فهم دروع واقية، وسدود مانعة، وصوارم مسلولة، تذب عن السنة.

قال عليه السلام: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)^(١٠).

فنقاد الحديث حماة الشريعة، وجهود المحدثين لحفظ الحديث من التحريف متواصلة؛ لذلك بادر ثلة من العلماء ورجال الفكر من الحفاظ الأمناء إلى دراسة الحديث سنداً ومنتناً، فتتبعوا أحوال الرجال، وقارنوا ما يروونه من أخبار؛ للوقوف على ما قد يطرأ على نقلهم من خلل أو اختلاف.

والكتاب الذي قدمه للقراء الكرام بالغ الأهمية، وهو ثمرة من ثمار أبي علي الغساني الجباني، وعصارة فكره، وحصيلة إرثه، وبالمكتبة بالجامع الكبير نسخة قديمة منه، عليها خطوط باللغة التركية، وعبارات مكتوبة هكذا: «فاعلم ما عليه من هذا الكتاب هكذا: ض فهي علامة للفقهاء أبي الفضل عياض اليحصبي، وما عليه هكذا: ط، فهي علامة للفقهاء أبي بكر بن طاهر القيسي الإشبيلي رحمه الله، ورحم قارئه، وناقله، ومستنسخه، ولمن دعا لهم بالرحمة، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وسلم تسليمًا، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

ثم كتب بعد هذا في صفحة ونصف الصفحة: «باسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد:

الحمد لله: سي محمد بن الحسن بن عبد الحق الزكراني، نفعنا الله ببركاته، وحشرنا معه يا رب العالمين، مات في ثلاثة وخمسين وتسع عاماً [كذا] في شهر عاشر في ليلة الأحد عند مغيبة الشمس، ودفن في ليلة الاثنين، وكتب هذا ولده محمد بن الحسن بن عبد الحق: الحمد لله وحده، لا شريك له، يفنى العباد، ويبقى الواحد الله:

الموت باب وكل الناس داخله

فيا ليت شعري بعد الباب ما الدار؟

الدار دار النعيم إن عملت بما

يرضي الإله وإن خالفت فالنار»

ثم ذكر وصية لعل بن أبي طالب رضي الله عنه ومطلعها:

«وصية لعل: يا علي، لا تخلل أسنانك بعود الرياح، فإن ذلك يورث الديدان في الأسنان...».

وهذه المخطوطة الأم الموجودة في مكتبة الجامع الكبير بمكناسة الزيتون بالمغرب تحمل رقم ١/٢٣٧، مكتوبة بخط مغربي مقروء، معجمة حروفها، بعض الكلمات الغامضة مشكولة أحياناً، عليها تحببيس الملك المحدث سيدي محمد بن عبد الله، وهي وقف على الخزانة التابعة للجامع الأعظم الملاصق للخزانة.

لم تكن لدى ناسخها دراية بالقواعد العربية، بها أخطاء نحوية وإملائية، وبتراً في بعض أوراقها، توجد صورة منها في الخزانة العامة بالرباط، عدد لوحاتها ست وعشرون لوحة، كل لوحة مشتملة على خمسة وعشرين سطراً، كل سطر يحتوي على ست عشرة كلمة، ورقها من القطع المتوسط.

وانتسخت هذه المخطوطة إلى مخطوطة أخرى، وهي توجد عند بعض الخواص في جنوب المغرب: في مدينة سوس، عند مدير المدرسة العتيقة، الشبتي الحاج محمد، وتسمى هذه المدرسة بمدرسة أظريف، وهي كلمة غير عربية، بربرية، معناها «الشب»، والطريق إلى المدرسة وعر المسالك، لا يمكن الوصول إليها إلا سيراً على الأقدام، أو ركوباً

على الدواب، مكتوبةً بخط أندلسي، أكثر حروفها وكلماتها غير معجمة، يعود تاريخ نسخها إلى سنة سبع وتسعين وسبعمائة، بتاريخ هجرة الرسول ﷺ. والناسخ لهذه المخطوطة استعمل من المواد «الصمغ» الأسود الذي يكتب به في الألواح في الكتاتيب القرآنية، وقد شوهت بطمس بعض الكلمات، وذهب جمال خطها لما فيها من بتر مخلٍّ للمعنى، كما نقصت قيمة هذه النسخة بسبب التصحيف في الجمل والكلمات، كما يوجد بها بياضٌ على ظهر بعض الصفحات في أغلب الأحيان، وهي ضمن مجموع يتكون من كتابين هما كتاب: تقييد المهمل وتمييز المشكل، وهذا الكتاب، كتب في مطلع أول الصفحة بخط بارز كبير غير معجم:

«كتاب الأوهام الواقعة في الصحيحين، مما يختص بالأسانيد، وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين، عن البخاري، ومسلم، وبيان الصواب في ذلك».

ثم يلي هذه الكلمات: عنوان بارز بخطوطٍ كبيرةٍ جداً وواضحة، بمدادٍ أسود: «جمع الشيخ»، وكلمة الشيخ معجمة بثلاث نقط، اثنتان أفقيتان متتابعتان بشكل هندسيٍّ جميل، وواحدة فوقهما عمودية مما جعل العنوان بديعاً وجميلاً وملفتاً، ثم بعد ذلك مباشرة جاءت كتابة الأسطر كالآتي: «الإمام أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني المعروف بالجواني، رحمه الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً، مباركاً فيه».

باسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله وحده، وصلى الله على رسوله وسلم تسليماً، قال الفقيه الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني رضي الله عنه: هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخص الأسانيد....».

وكتب في آخر الكتاب: «تمَّ جمع الديوان بحمد الله ومنه، وصلاته على محمد خير خلقه وآله، وسلم تسليماً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وكان الفراغ من

نساخه في الغر الأوائل من شهر ذي القعدة من شهر السنة: سبع وتسعين وتسعمائة.

بلغ بحمد الله تعالى ومثته مقابلة على الأم المنسوخ منها على حسب الإمكان، وقد اجتهد في قصاصته، فإن وجد شيء من الخل، فهو لسقم الأم: لأنها غير مقصودة، وذلك بعناية مولانا المقام العلامة الجليل جمال الدين أبي علي عبدالله بن محمد ابن أمير المؤمنين يحيى بن عمر، ابن رسول الله صلوات الله عليهم.

واتفق الفراغ من ذلك يوم الأربعاء التاسع وعشرين من شهر جمادى الأولى أحد شهور سنة تسع وتسعين وتسعمائة».

ثم ختمت بسرد النسب إلى همدان.

ثم ذيل كتاب التنبيه على الأوهام بقول المؤلف:

«وفي باب قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ قال البخاري: حدثنا عمرو بن علي، قال حدثنا أبو عاصم، قال ثاقبة بن خالد، قال ثابث أبو جمره الضبعي، قلت لابن عباس، فقال: قدم وفد عبد القيس، الحديث...»

هكذا الإسناد عند جميع الرواة، رواه الفربري، إلا أبا زيد فإنه سقط من أصله قرّة، ثم قال: أظنه قرّة ابن خالد، قال أبو علي: وما هو بالظن، ولكنه يقينٌ وقرّة بن خالد أبو خالد السدوسي البصري، وبه يصح الإسناد».

«قال أبو علي رحمه الله: انتهى ما نبهنا عليه مما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب، ومن علل الأسانيد لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدار قطني إلا مواضع يسيرة احتجنا إلى الاستشهاد بقوله في بعض ما نسخ من هذا الكتاب، والله الموفق للصواب، والمعين عليه، لا إله إلا هو، عليه توكلت، وإليه مآب».

ثم يردف أبو علي بقوله في كتاب التنبيه على أوهام مسلم: «قال الإمام أبو علي الحسين بن محمد ابن أحمد الغساني رضي الله عنه: انتهى ما ذكرنا من العلل، وإصلاح الأوهام الواقعة في الكتابين، التي

جاءت من قبل الرواة عن البخاري ومسلم رحمهما الله، ومن جمع إلى كتابنا هذا، كتاب الاستدراكات التي أملاها أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما في كتابيهما الصحيح، فقد جمع علماً كثيراً مما يتعلق بالكتابين، ومنتأ صالحاً من العلل، وعلم الحديث والاستدراكات جزآن».

وهكذا يتضح جلياً من خلال قول أبي علي الغساني أن كتاب العلل هذا كتابٌ جليل الشأن، يعجز عن بيان قدره القلم، وعن قيمته العلمية اللسان؛ إذ يعالج كتاباً أجمعت الأمة الإسلامية على قبوله، وتواترت الأخبار بصحته، فهو مرجعٌ فريد لطلاب العلم، والمرشد الحيوي للمسلمين في كل زمان. وإنه لما يسعد المحدث غاية الإسعاد أن يبدأ بما خصت به هذه الأمة الأحمدية من الإسناد، قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد، لقال من شاء ما شاء: مثل الذي يطلب دينه بلا سند كمن يرتقي إلى سطح بغير سلم، فالأسانيد أنساب الكتب»، لذلك حرص أبو علي الغساني على تقويم السند وتصويبه، ونبه على مواطن العلة التي تقدح فيه، فصنف وألف، وشذب وهذب، وذكر الشيوخ والأسانيد التي بينه وبين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، قال أبو علي الغساني رحمه الله: «ذكر الشيوخ والأسانيد التي بيننا وبين محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج رحمهما الله، في كتابيهما، فأما كتاب أبي عبد الله البخاري، وسماه الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه، وأيامه، من رواية: أبي زيد محمد بن أحمد المروزي، من طريق أبي الحسن القابسي، فقرأته على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتم التميمي المعروف بابن الطرابلسي مرات... وأما كتاب مسلم بن الحجاج رحمه الله رواية الجلودي، والكسائي، فقرأته على أبي أحمد بن عمر ابن أنس العذري المعروف بابن الدلائي بمدينة بلنسية سنة سبع وأربع مائة...».

وهكذا يظهر لنا، من خلال ما ذكر، أن الإسناد قد شغل علماء المغرب كما شغل علماء المشرق، فقد احتفظ المغاربة بسندهم الحديثي الخاص، وذكره في كتب الفهارس، والتراجم، والأثبات. والسند المغربي يشمل السند الحديثي في قرطبة عامة، الفردوس المفقود، وفي بجاية، وفي فاس، وفي مراكش، وقد ظهر في القرون الثالث والرابع والخامس...

وممن أُلّف في نقد الرجال ابن الفرضي المتوفى سنة ٤٠٣هـ، وعبد الله بن خلف المتوفى سنة ٥٤٢هـ، وبعدهما أُلّف الحسين بن محمد أبو علي الغساني الجبلي كتاباً في الأوهام، وما ائتلف خطه واختلف لفظه، في أسماء رجال الصحيح.

أما أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي المتوفى سنة ٤٠٣هـ، فكان واسع الرواية، عالماً بالحديث ورجاله، والإسناد وعلله، فهو أول من أدخل الجامع الصحيح للبخاري إلى إفريقية، وقد عرفت المدرسة الحديثية بفاس روايات كثيرة لصحيح البخاري حقبة من الزمن، برز فيها شيوخ كبار، وعمالقة عظام لرواية الجامع الصحيح، الذي استغرق مصنفه في جمع مادته زمناً طويلاً، يقدر بخمسة عشر عاماً، ومن هؤلاء الشيوخ الشيخ أحمد ابن عبد الرحمن المجاطي، الفاسي، اليفرنى، المكناسي، أُلّف كتاباً أسماه (شرح غريب البخاري)، ذكر فيه المصدر الذي اعتمده في ذلك: تعاليق أبي علي الغساني على أصله من البخاري، المكتوب بخط الغساني نفسه، وهذا يجعلنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن أصل أبي علي الغساني الجبلي كان معتمداً في مدينة فاس قبل أن تنتشر رواية أبي عمران، موسى ابن سعادة، الذي كتب النسخة المعروفة «بالشيخة»، وقرأها ستين مرة على شيخه الصدفى، وهي محفوظة في خزانة جامع القرويين، ونسخ هذا الكتاب المخطوطة محفوظة في قسم المخطوطات بخزانة القرويين تحت رقم: ١٤٥، وبالمكتبة الملكية أول مجموع تحت رقم ٣٥٥، وبخزانة تمكروت تحت

رقم: ٧٠٩، كما أشار إلى ذلك الباحثون والمهتمون، وأبو عمران موسى بن سعادة صهر الإمام الأوحى الحافظ الأمد فخر الأندلس وريحانتها أبي علي الحسين بن قبرة بن حيون الصدفي، فهو شيخه وصهره، اجتمع له فيه أمران: قرابة النسب، وبنوة الروح.

وقد أفرد القاضي عياض أبو الفضل شيوخ أبي علي الصدفي فأوصلهم إلى ستين ومئة شيخ، وأفرد تلميذه الحافظ ابن الأبار أيضاً وغيره معاجم وأثبت ذكرها فيها الشيوخ، وهو ممن أقام للحديث السوق العظيمة التي نفقت فيها بضائعه، فشددت إليه الرحال من أقاصي البلاد ودانيها، وذلك لطول رحلته، وواسع علمه وتدقيقه، وقد عثر على أصل عظيم من الجامع الصحيح بخط الحافظ أبي علي الصدفي بطرابلس الغرب سنة ١٢١١هـ، أسهب المؤرخون في وصفه ونعته، وبالغوا في أهميته وقيمته التاريخية، وجودته.

قال الحافظ ابن عبد السلام الناصري في كتابه (المزاي)، بعد أن تكلم على نسخة ابن سعادة: وقد عثرت على أصل شيخه الحافظ الصدفي الذي طاف البلاد بخطه بطرابلس في جلد واحد مدموج لا نقط فيه أصلاً على عادة الصدفي - بل على عادة الأندلسيين؛ فإنهم لا يعجمون الحروف كما هو ظاهر في كتبهم، وكما هي الحال في كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين وبعض الكتب - إلا أن بالهامش منه، كثرة اختلاف الروايات، والرمز عليها، وفي آخرها سماع القاضي عياض وغيره من الشيخ بخطه، وفي أوله كتابة بخط ابن جماعة، والحافظ الدمياطي، وابن العطار، والسخاوي، قائلًا: هذا الأصل هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه الفتح، واعتمد عليه؛ لأنه طيف به في مشارق الأرض ومغاربها؛ الحرمين، ومصر، والشام، والعراق، والمغرب، فكان الأولى بالاهتمام كرواية تلميذه ابن سعادة، وكذلك وصف هذه النسخة أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد

ابن الشيخ عبد القادر الفاسي: لكونه عثر عليها في طرابلس الغرب، فقال فيها واصفاً لها مدققاً لصورتها وأن بآخرها ما صورته:

«آخر الجامع الصحيح الذي صنفه أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رحمه الله، والحمد لله على ما من به، وإياه أسأل أن ينفع به، وكتبه حسين بن محمد الصدفي من نسخة بخط محمد بن علي بن محمد، مقروءة على أبي ذر، رحمه الله، وعليها خطه، وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١ محرم، عام ثمانية وخمسمائة ٥٠٨هـ والحمد لله كثيراً، كما هو أهله، وصلواته على محمد نبيه ورسوله، صلى الله عليه وسلم كثيراً أثيراً».

وعلى ظهرها «كتاب الجامع الصحيح، من حديث رسول الله ﷺ، وسنته وأيامه، تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، رضي الله عنه، رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري عنه، رحمه الله لحسين بن محمد الصدفي».

وقد حظيت نسخة ابن سعادة بكل إجلال وإكبار في عهد الملك المحدث سيدي محمد بن عبدالله العلوي، الذي كلّف خطاطاً بنسخ الجزء الأول وأصدر ظهيراً بذلك سنة ١٢٨٨هـ.

وقد اعتمد أبو علي الغساني في كتابه رواية إبراهيم بن معقل النسفي، التي دخلت إلى الأندلس عن طريق أبي العاص حكم بن محمد، عن أبي الفضل أحمد بن أبي عمران، عن أبي صالح خلف بن محمد الخيام، عن إبراهيم بن معقل النسفي، قال القاضي عياض: «ولم تدخل هذه البلاد رواية البخاري إلا من هذين الطريقين؛ عن الفربري، وعن النسفي».

قال أبو علي الغساني: «وكتبت به إلى كريمة بنت محمد المروزية، تحدثني به عن أبي الهيثم»، وقال أيضاً: «وحدثني به أبو عمر أحمد بن محمد الحذاء، وأبو عمر ابن عبد البر، عن أبي محمد ابن أسد الجهني، عن أبي علي بن السكن، عن الفربري».

إن أبا علي يعدّ من القمم الشوامخ في الرواية وعلوم الحديث، واللغة والأدب والشعر، وعلم

الأنساب، والمؤتلف والمختلف، والمهم، والفق، وغير ذلك من العلوم الشرعية والآلية، التي تخدم تلك العلوم.

وكتاب الأوهام غريب في خطه وموضوعه، أما خطه فقد كتب بخط أندلسي جميل غير معجم، شكلت منه الصفحة الأولى، وقد كانت المخطوطة الأندلسية ملكاً للأمير عبد القادر الجزائري، تمت المقابلة على النسخة الأم - كما صرح بذلك الناسخ - في ١٠ محرم الحرام سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ٥٤٨هـ: أي بعد خمسين سنة من موت أبي علي الغساني مؤلف الكتاب رحمه الله تعالى، وعليها سماعات وتعليقات وأثبت، وجاء في هذه النسخة ما يلي:

«قرأت جميع هذا السفر على الشيخ الفقيه، الرجل المشاور، أبي الوليد، محمد بن عبدالله بن محمد بن خير القرطبي...» حفظ الله ابن خير القرطبي.

قلت: على هذه النسخة شهادة الشيوخ بأن تلامذتهم في علم الحديث وفنونه قرؤوا هذه الأحاديث وغيرها عليهم، وسمعا شيوخهم منهم، وقد شغلت الصفحة الأولى بأكملها بأسماء الشيوخ والأساتذة الذين سمعوا من تلامذتهم هذا الكتاب، كأبي الوليد محمد بن عبدالله بن خير، وعبد الرحمن ابن محمد بن منصور الحضرمي، وقد سبقت الإشارة إلى صورة السماع. كما يوجد في آخر الورقة من الصفحة الأولى ختم مزخرف على شكل مستطيل مسود بداخله بتوقيعات وعلامات المجيزين للسماع، مما زاد المخطوطة قيمة وتوثيقاً.

والكتاب فريد في موضوعه كما هو فريد في ذاته، اقتحم مصنفه حمى الصحيحين، وغاص في كتبهما وأبوابهما، وتكلم على الأسانيد المعلولة، ونقل أقوال أهل العلم الذين سبقوه إلى فن النقد، ثم استدرك عليهم بما يراه صائباً ومفيداً، ففتق معاني الصحيحين، وناقش رواة الكتابين، ثم فند ذلك بعلمه المتدفق، وعرض الحديث على قواعد التحديث

مستعملاً في ذلك أصول النقد. فسلك في تأليف كتابه منهاجاً يتمثل في الاعتماد على الأقوال المتعلقة بالموضوع، ونسب كل قول إلى قائله من العلماء الذين سبقوه إلى التصنيف والتأليف في هذا الفن، ثم لخص تلك الأقوال خوفاً من التطويل الممل، وعمد إلى هذه الأقوال فبينها تبييناً يزيل كل إشكال، ويوضحها توضيحاً يميّط عنها كل لثام، ويرفع عنها كل حجاب، فالكتاب درة من درر علماء الإسلام، ظلّ محجوباً في ضمير الغيب، يطلبه العلماء المتخصصون، وينشده طلاب المعرفة، وينقب عنه رواد الخير، الذين يريدون أن يعيدوا للأمة الإسلامية مجدها الأول، بنشر تراثها الذي خلفه السلف للخلف، فيحصل لهم بذلك الجزاء الأوفى، ويثيبهم رب العزة على إحيائهم هذه السنة، لهم أجرها، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير نقصانٍ من الثواب أو الحسنات التي تزين جيدهم.

روى مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، في باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر، قال مسلم: «حدثني محمد بن المثنى العنزي، أخبرنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عون بن أبي جحيفة، عن المنذر بن جرير، عن أبيه قال: كنا عند رسول الله ﷺ في صدر النهار، فجاء قوم حفاة عراة مجتأبي النمار، أو العباءة، متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج، فأمر بلالاً، فأذن وأقام، فصلى فقال: (أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، إلى آخر الآية: إن الله كان عليكم رقيباً، والآية التي في الحشر: اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد، واتقوا الله، تصدق رجلٌ من دينار، من درهم، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره، حتى قال: ولو بشق تمر)، قال: فجاء رجلٌ من الأنصار بصره كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب، رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهب، فقال رسول الله ﷺ: (من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن

ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».

وجاء في الورقة ٢٩١ من كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح:

«قال الشيخ الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني:

هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخص الأسانيد، وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقله الكتابين: عن البخاري، ومسلم، وبيان الصواب في ذلك.

واعلم وفقك الله، أنه قد يندر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواة، لم يقع في عمله ما استدركه الشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني عليهما، ونبه على بعض هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا.

فرايت أن أذكرها في هذا الباب؛ لتتم الفائدة بذلك، والله الموفق للصواب، فمن ذلك ما جاء في كتاب أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، رواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري، والنقلة إلينا عنه أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن، وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي، وأبو أحمد محمد ابن محمد بن يوسف الجرجاني، وأبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد المستملي، وأبو محمد عبدالله بن أحمد الحموي، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني.

وقد نبهنا أيضاً على مواضع من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، عن أبي عبدالله البخاري، وانتقلت هذه الرواية على جهة الإجازة، من قبل أبي صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البخاري، ومن قبل أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني عنه.

ورأيت أن أضع ذلك على الأبواب؛ ليكون أقرب على الطالب عند الحاجة إلى النظر في ذلك، وبالله أستعين».

ولما كان صحيح مسلم، محل إجماع لدى المغاربة من حيث التقدير والإجلال، والإعجاب والعناية، والتفضيل والأولية، لم تسلم أحاديثه بصفة جزئية من النقد من لدن الحفاظ المغاربة، كأبي محمد علي بن حزم، وأبي علي الغساني الجياني، وابن القطان الفاسي، وابن رشد السبتي، وابن المواق المراكشي، علماً بأن ابن حزم يفضل صحيح مسلم، في إطاره العام على صحيح البخاري، وسائر كتب الحديث، ومن ضمنها موطأ الإمام مالك، كما جاء في كتابه: مراتب الديانة.

ولذلك سنقدم كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في سنده على غيره لما ذكر، قال أبو علي رحمه الله بعد أن استعان بالله، وصلى على رسوله معنوياً كتابه هذا بقوله: كتاب العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم ابن الحجاج رحمه الله:

«هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج، رحمه الله، من الأوهام لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم، ولما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني في كتاب الاستدراكات.

فمن الرواة الذين نقلوا إلينا الكتاب عن مسلم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، وأبو محمد أحمد بن علي بن الحسين بن المغيرة بن عبد الرحمن القلانسي، رحمهما الله.

فمن رواه لنا عن أبي إسحاق ابن سفيان أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرو، الجلودي، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي.

وحدثنا به شيوخنا عن أبي سعيد عمر بن محمد ابن محمد بن داود السجزي، وأبي العباس أحمد بن الحسن بن بندار بن عبدالله بن جبريل الرازي، كلاهما عن أبي أحمد الجلودي.

وحدثنا به شيوخنا أيضاً، عن أبي محمد عبد المالك بن الحسن بن عبدالله الصقلي، عن أبي بكر الكسائي، ورواه لنا من طريق أبي محمد القلانسي أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن

من نوازل
المصطلحات
العربية
كتاب التنبيه
على الأوهام
الواقعة في
المسندين
الصحيحين

يحيى الأشقر الفقيه، على مذهب الشافعي، عن أبي محمد القلانسي.

وحدثنا به شيوخنا عن أبي عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي، وأبي زكريا، يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري، وأبي القاسم أحمد بن فتح المعافري المعروف بابن الرشان، كلهم عن أبي العلاء ابن ماهان.

وقد تقدم هذا كله، في أول الديوان، والحمد لله كثيراً.

وأما رواية أبي بكر الجوزقي، عن أبي حاتم مكي ابن عبدان النيسابوري، عن مسلم، فلم يقع إلينا منها شيء.

يتضح مما سبق أن الإمام أبا علي الحسين بن محمد الغساني رحمه الله نهج في تقديم مادة الكتاب نهج المحدثين الموثقين، وأفاد القاريء فائدة حسنة بما قدمه من الإسناد المتصل في دخول صحيح مسلم إلى المغرب العربي، وأن الرواية التي اعتمدها المغاربة رواية القلانسي، هي الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بالإمام مسلم بن الحجاج، وقد دخلت هذه الرواية إلى المغرب، كما بين ذلك أبو علي في الإسناد الصحيح المتصل إلى مسلم عن طريق الشيوخ الكبار، وقد شهد بذلك ابن الصلاح بقوله: «وأما القلانسي فوَقَّعت روايته عند أهل المغرب، ولا رواية له عنه عند غيره، دخلت روايته إليه من جهة أبي عبد الله محمد بن الحذاء التميمي القرطبي وغيره، سمعوها بمصر. وأهل المغرب من شدة عنايتهم بمسلم كما سبق بيانه لم يهملوا روايته من طريق أخرى، وهي غير الطريق المشهورة، مع أنهم لم يغفلوا الطريق المشتهرة عند أهل المشرق».

قال القاضي عياض في الغنية: «إن كتاب مسلم لم يصل إلى هذه البلاد إلا من طريقي القلانسي وابن سفيان، ويقصد المغرب والأندلس»^(٦).

اتبع أبو علي في عرضه لفكره وتقديمه لكتابه مناهج المحدثين؛ لأنها سلسلة متصلة حلقاتها

ومحكمة، فمنهج أصحاب الصحاح يقوم على تدوين ما صحَّ عندهم من الأخبار والآثار. روى أبو علي بسنده إلى أبي حامد الشرقي قال: «سمعت مسلم بن الحجاج يقول: ما وضعت شيئاً في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة».

ثم قام أبو علي، بناء على ما سبق بجانب هذا المنهج، باتباع منهج آخر تم فيه جمع بعض الأحاديث التي رأى أن رواة الكتاب ونقله الصحيح ممن تلقوه إلى بلاد المغرب قد غلطوا فيها، فوهموا في رجال الإسناد بإسقاط بعض الرواة، أو تصحيف بعض الأسماء أو تحريفها، كما استدرج على أبي الحسن عمر بن علي الدار قطني، الذي أُلِّف في هذا العلم كتابه الاستدراكات، فقد تتبع كتاب مسلم، كتاباً كتاباً، وباباً باباً، وعلَّق على كل حديث رأى في سنده علة، وتتبع تلك الأسانيد؛ ليوضح الأسباب الخفية والغامضة والطارئة على الحديث، فأثرت فيه، وقدحت في صحته، وذلك بعد التفتيش عن القادح، والتنقيب عن موطن العلة، أهو في السند، أم في المتن، أم فيهما معاً، ولنترك أبا علي يقدم لنا عمله الجيد الذي سيستفيد منه الطالب الحصيف والطالبة الجادة، والمفكر المنصف، والباحث النبيه، والعالم المتخصص.

قال أبو علي: «فمما جاء في مقدمة الكتاب؛ أي مقدمة كتاب صحيح مسلم، من هذه المواضع المنبهة عليها قوله عليه السلام: (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع).

رواه شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص ابن عاصم، أن رسول الله ﷺ (قال)، فأتى به مرسلأ، لم يذكر فيه أبا هريرة، هكذا روي من حديث معاذ بن معاذ، وغندر، وعبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة.

وفي نسخة أبي العباس الرازي، وحده في هذا الإسناد: عن شعبة، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة مسنداً، ولا يثبت هذا. وقد أسنده مسلم بعد ذلك من طريق علي بن حفص المدائني، عن شعبة، قال علي بن عمر الدار قطني: والصواب مرسل عن

شعبة، كما رواه معاذ، وغندر، وابن مهدي. وفيها أيضاً لمسلم: حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان قال: سمعت جابرًا يحدث بنحو من ثلاثين حديثًا، ما استحل أن أنكر منها شيئًا، وسقط ذكر سلمة بن شبيب بين مسلم والحميدي في نسخة أبي العلاء ابن ماهان.

والصواب: ما رواه أبو أحمد وغيره، كما تقدم: لأن مسلمًا لم يلق الحميدي.

وفيهما أيضًا قال مسلم: حدثنا بشير بن الحكم، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان ضعف حكيم بن جبير، وعبد الأعلى، وضعف يحيى موسى بن دينار.

كذا صواب هذا الكلام، وفي أكثر النسخ: يحيى ابن موسى بن دينار، وهذا وهم، وهو موسى بن دينار المكي، ضعفه يحيى، وقد نقل العقيلي أبو جعفر، في كتابه الضعفاء، كلام يحيى القطان هذا، في موسى بن دينار، وعبد الأعلى، وحكيم بن جبير.

وفي المقدمة قال مسلم: وروى الزهري، وصالح ابن أبي حسان، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها: (كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم).

في نسخة الرازي: وروى الزهري، وصالح بن كيسان، وهو وهم.

والصواب صالح بن أبي حسان. وهذا الحديث ذكره النسائي، وغيره، من طريق ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن صالح بن أبي حسان، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها.

يتضح من هذا أن الحديث الذي عالج أبو علي إسناده رواه مسلم في صحيحه في المقدمة، في تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، في باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، مرسلاً، ومسنداً.

«وجاء فيه: حبيب بن عبد الرحمن، عن حفص عن عاصم، قال: قال رسول الله ﷺ: (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع).

وفي طريق آخر: عن حبيب أيضاً، عن حفص، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثل ذلك.

وحبيب: بضم الخاء المعجمة ثلاثة، وأنه ليس في

كتاب الصحيحين حبيب بالمعجمة إلا هؤلاء الثلاثة:

١ - حبيب هذا، الوارد في السند السالف الذكر، وهو: حبيب بن عبد الرحمن بن حبيب بن يسافه. بفتح أوله، وثانيه مخففاً الأنصاري، أبو الحارث المدني، روى له الجماعة، من الرابعة.

روى عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن مسعود بن نيار، وعبد الله بن معن المدني، عن أبيه، وعمته أنيسة.

وروى عنه: مالك، وابن إسحاق، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وشعبة، وعبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، وغيرهم.

وثقه كل من النسائي، وابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث.

وقال الواقدي: مات في زمن مروان بن محمد، وقال ابن حبان مات سنة ١٣٢ هـ.

٢ - حبيب بن عدي بن مالك بن عامر الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا، واستشهد في عهد النبي ﷺ، وجاء في الصحيح عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ عشرة رهط عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت ابن أفلح فذكر الحديث... فانطلقوا، أي المشركون بخبيب بن عدي، وزيد بن الدثنة، حتى باعوهما بمكة المكرمة، فاشترى بنو الحارث بن عامر بن نوفل خبيبا، وكان هو الذي قتل الحارث بن عامر يوم بدر، فذكر الحديث بطوله، وفيه قصة قتله:

ولست أبالي حين أقتل مسلماً

علي أي جنب كان في الله مصرعي

قال عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: هو أول من سنّ الركعتين عند القتل، قال ابن شهاب: لما أجمعوا على قتله استعار موسى من إحدى بنات الحارث ليستحد بها فأعارته، فغفلت عن صبي لها، فدرج إليه حتى أتاه، فأخذه ووضعته على فخذه. قالت ابنة الحارث: فلما رأيته فزعت فزعا عرفه في، والموسى في يده، فقال: أتخشين أن أقتله، ما

كنت لأفعل إن شاء الله، قالت: ما رأيت أسيراً خيراً من خبيب، لقد رأيت يأكُل من قطف العنب، وما بمكة يومئذٍ من حديقة، وإنه لموثق في الحديد، وما كان إلا رزقاً آتاه الله إياه».

٣ - أبو خبيب: كنية عبدالله بن الزبير، قال أبو علي في كتابه: تقييد المهمل وتمييز المشكل، في الجزء الثالث، في حرف الحاء، لوحة ٤٦ - ٨٩ ما نصه: «باب حبيب وخبيب».

فحبيب: بالحاء المهملة المفتوحة، وكسر الباء بواحدة كثير.

وممن كني بأبي حبيب: حبان بن هلال، وقد تقدم ذكره في باب حبان.

وخبيب: بخاء معجمة مضمومة: خبيب بن عدي الأنصاري، من كبار الصحابة، استشهد في حياة رسول الله ﷺ، يأتي ذكره في حديث الزهري.

روى عن عمرو بن أبي سفيان بن جارية، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وخبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف بن عنبه، بعين مهملة مكسورة ونون بعدها مفتوحة، الأنصاري، خال عبيد الله بن عمر العمرى الفقيه، سمع حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، سمع منه مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر، روى له معاً.

وعبدالله بن الزبير بن العوام، يكنى أبا خبيب، ويكنى أبا بكر أيضاً.

وحديثه مخرج في الكتابين.

ثم إن المتأمل في الحديث يجده قد روي مسنداً، ومرسلاً، من طرق مختلفة، جاء الحديث في الطريق الأول بالإسناد التالي: شعبة، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن النبي ﷺ، فهو مرسل؛ لأن حفص بن عاصم تابعي، لم يرو عن النبي ﷺ.

وفي الطريق الثاني: بالإسناد التالي: عن حفص ابن عاصم، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فهو متصل؛ لكون أبي هريرة رضي الله عنه ذكر في هذا الإسناد، وهو صحابي جليل، روى عن النبي ﷺ.

فالطريق الأول: رواد مسلم من رواية: معاذ بن معاذ، وعبد الرحمن بن مهدي، كلاهما عن شعبة، وكذلك غندر رواد عن شعبة فأرسله.

والطريق الثاني: رواد عن علي بن حفص، عن شعبة، وقد صوب الدار قطني المرسل عن شعبة، كما رواد معاذ، وابن مهدي، وغندر، وقد رواد أبو داود في سننه متصلاً، ومرسلاً، فرواد مرسلاً عن حفص ابن عمر، عن شعبة، ورواد مسنداً، من رواية علي بن حفص.

قال أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني مبيناً رأيه في هذا:

«والصواب: مرسل عن شعبة، كما رواد معاذ، وغندر، وابن مهدي»، قال محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف رحمه الله تعالى:

«وإذا ثبت أنه: أي هذا الحديث، روي متصلاً، ومرسلاً، فالعمل على أنه متصل، وهذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رواده مرسلاً، فإن الوصل زيادة من ثقة، وهي مقبولة، والله أعلم».

وقوله: وحدثني سلمة، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، قال: سمعت جابراً... قال النووي: قال أبو علي الغساني الجباني: سقط ذكر سلمة بن شبيب، بين مسلم والحميدي عند ابن ماهان، والصواب: رواية الجلودي بإثباته. فإن مسلماً لم يلق الحميدي.

قال أبو عبد الله بن الحذاء أحد رواة كتاب مسلم: سألت عبد الغني بن سعد هل روى مسلم عن الحميدي؟ قال: لم أره إلا في هذا الموضع، وما أبعد ذلك؛ أو يكون سقط قبل الحميدي رجل، وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وعبد الغني إنما رأى من مسلم نسخة ابن ماهان، فلذلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودي دخلت مصر، قال: وقد ذكر مسلم قبل هذا: حدثنا سلمة، حدثنا الجلودي، في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، والصواب هنا أيضاً إن شاء الله تعالى.

وقال مسلم في المقدمة، في الكشف عن معايير رواة الحديث:

حدثني بشر بن الحكم، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، ضعف حكيم ابن جبير وعبد الأعلى، وضعف يحيى بن موسى بن دينار....

قال أبو علي الغساني: «وهذا، وهم»، وقال النووي: هكذا وقع في الأصول كلها وضعف يحيى بن موسى، بإثبات لفظة: «ابن» بين يحيى وموسى، وهذا غلطٌ بلا شك، والصواب: حذفها، كذا قال الحفاظ، منهم أبو علي الغساني الجبائي، وجماعةٌ آخرون، والغلط فيه من رواية كتاب مسلم، لا من مسلم.

صدق الحفاظ، القدوة أبو زكريا فيما قال، فإن الوهم جاء من قبل رواية كتاب صحيح مسلم في أكثر النسخ، ولذلك قال الإمام أبو علي رضي الله عنه: «هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج من الأوهام، لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم، من شيوخ مسلم».

«وحكيم بن جبير، وعبد الأعلى، وموسى بن دينار، وموسى بن الدهقان، وعيسى، وكل هؤلاء اتفق أئمة التعديل والتجريح على ضعفهم».

وهكذا يدرك القارئ الكريم بفكره الثاقب، وذكاؤه الوقاد، أن أبا علي الغساني، رحمه الله، قدّم للقرّاء، والباحثين المختصين، والحفاظ المتنورين كتابه (التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري)، من خلال عرضه المستفيض، وكلامه المفيد، حيث ذكر كلام الحفاظ من علماء المشرق، الذين كان لهم قصب السبق في هذا الميدان، والتخصص في علم نقد الرجال، فقد ألف في هذا المجال، أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني، كتابه

الاستدراكات في علم العلل، وهو حافظ حجة بلا مدافع، ومرجعٌ مهم للباحثين والعمالقة من العلماء في علوم الدين، وكذلك أبو مسعود الدمشقي الحافظ الحجة قد تناول النقد في علم الرجال، فأجاد وأفاد، ونبه ونقد، وليس من السهل على المرء أن يتناول كتابي الصحيحين: لما لهما من القداسة في نفوس المسلمين بالنقد والتنبيه على الإسناد، الذي جعله العلماء من الدين، فقد اقتحم أبو علي الغساني حمى صحيح مسلم، ونبه على العلل الواقعة فيه من قبل رواته، مستدركاً على الدار قطني، ومذياً على أبي مسعود الدمشقي، ومن العقوق لهؤلاء الشيوخ الذين كرسوا جهودهم في التأليف والتصنيف أن يترك إنتاجهم الفكري تعبت به الأرضة، وتغطيها الأتربة، ويبقى حبيس الرفوف، ينال منه قطر الندى، ويبقى هذا التراث الأثيل في ذاكرة الزمن، فيتلف ما تعب من أجله الشيوخ الأجداد والآباء، وذلك هو عيب العقوق، فأحياء كتب هؤلاء الأئمة، وإخراج تراثهم الأصيل، يكون مساهمةً في بناء صرح المعرفة، ومساعدة كبيرة للباحثين والرائدين، الذين يودون أن يطلعوا على ما كتبه الأولون، وما دونوه في بطون الكتب، وقيدوه في دواوينهم، فيستفيدون ويفيدون، ثم يذيلون وينشئون، وينتقدون ويمحصون، ويضيفون إضافات، ويستدركون استدراكات؛ ليستفيد منها الطلبة والطالبات، وتلك هي الغايات من التحقيق والدراسات، وبذلك نكون قد أعطينا للقارئ صورة واضحة لهذه المخطوطة النادرة، التي تمثل التراث العربي الأصيل، في علم العلل والحديث وعلوم الدين، مع التنبيه على الأوهام، ومواطن العلة في الأسانيد، والله الموفق.

الحواشي

٤ - البيان، والكتب المدونة في علم الفواصل.

٥ - جامع بيان العلم وفضله.

٦ - الغنية: ١٠٧.

١ - تقييد المهمل، وتمييز المشكل، لوحة ١١٤.

٢ - سورة الحشر: ٧.

٣ - سورة آل عمران: ٣١ - ٣٢.